الفصل الخامس

التقييم الاجتماعي للمشروعات قبل تنفيذها

SOCIAL APPRAISAL OF PROJECTS

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الخامس

التقييم الاجتماعى للمشروعات قبل تنفيذها

SOCIAL APPRAISAL OF PROJECTS

يختلف التقييم الاجتماعى عن التقييم الاقتصادى للمشروعات فى أنه لا يقتصر فقط على تقييم الجوانب الاقتصادية Economic Aspects للمشروع من وجهة نظر المجتمع ككل كما يفعل التقييم الاقتصادى(١) وانما يشمل أيضا تقييم الجوانب الاجتماعية Social Aspects للمشروع من وجهة نظر المجتمع ككل، أو بمعنى آخر لا يهتم التقييم الاجتماعى

(١) تجدر الاشارة إلى ان التقييم الاقتصادى يأخذ فى الاعتبار جزئيا Partly بعض الجوانب الاجتماعية للمشروع عن طريق استخدام أسعار الظل فى تقدير قيم التدفقات الخارجة (التكاليف) والداخلة (المنافع) للمشروع تلك الأسعار التى تعكس القيم الحقيقية أو الاقتصادية أو الاجتماعية لتلك التدفقات بالنسبة للمجتمع ككل.

obeikandl.com

بالكفاءة الاقتصادية Economic Efficiency أو بالنمو Growth فقط كما يفعل التقييم الاقتصادى وانما يأخذ فى الاعتبار أيضا العدالة Equity أو توزيع الدخل Income Distribution بين الفئات الاجتماعية المختلفة بالمجتمع.

ويمكن حصر أهم الجوانب الاجتماعية التى يهتم بها التقييم الاجتماعى فيما يلى:

١ ـ أثر المشروع على العدالة أو توزيع الدخل فى صالح الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود بالمجتمع Income Distribution Effect .

٢ ـ أثر المشروع على خلق فرص جديدة للعمل Employment Effect .

٣ ـ حاجة المشروع من العملات الصعبة Hard Currency وأثره على ميزان المدفوعات.

٤ ـ أثر المشروع على تحقيق الاكتفاء الذاتى Self Sufficiency والاعتماد على النفس Self - Reliance والتنمية المستقلة Independent Develoment .

٥ ـ دور المشروع فى اشباع الحاجات الأساسية Basic Needs للأغلبية من السكان.

٦ ـ أثر المشروع على تحقيق التنمية المتوازنة بين مختلف الأقاليم الجغرافية Regions داخل المجتمع.

٧ ـ أثر المشروع على تحقيق التنمية المتوازنة بين مختلف القطاعات Sectors بالمجتمع.

ويرى البعض أنه يجب عند تقييم المشروعات الاقتصار على الجوانب الاقتصادية لها للأسباب الآتية:

١ ـ ان هناك تعارضا بين العدالة والكفاءة الاقتصادية أو النمو لأن العدالة تؤدى إلى انسياب الدخل إلى الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود بالمجتمع والذين ميلهم الحدى للادخار Marginal Propensity to Save والاستثمار منخفض نسبيا بعكس الحال بالنسبة للفئات الاجتماعية ذات الدخل المرتفع بالمجتمع.

٢ ـ ان العدالة أو توزيع الدخل لصالح الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود بالمجتمع يجب أن تترك إلى سياسات Policies أو أدوات In-struments أخرى غير المشروعات مثل استخدام التعويض Compensa-tion والمساعدات Subsidies والضرائب Taxes وغيرها من الأدوات الخاصة بالسياسة المالية Fiscal Policy ومثل استخدام السياسة السعرية Price Policy .

٣ ـ عدم توفر البيانات الكافية الخاصة بالجوانب الاجتماعية واذا توفرت فهى غير دقيقة وصعوبة دمج أو تضمين أو ادخال الجوانب الاجتماعية فى تقييم المشروعات وان ذلك يتم فى غالب الأحيان على أساس الاجتهاد الشخصى Value Judgement .

غير أن هذا الرأى مردود عليه وفى اعتقادنا أن تقييم المشروعات يجب أن يتضمن بالإضافة إلى الجوانب الاقتصادية الجوانب الاجتماعية أيضا للأسباب الآتية:

١ ـ القول بأن العدالة تتعارض مع الكفاءة الاقتصادية أو النمو قول قديم ومردود عليه فلا يمكن وضع العدالة ضد أو مقابل الكفاءة Equity Versus Efficiency حيث أنه اذا وجد تعارض بينهما فسيكون فى المدى القصير فقط وليس فى المدى المتوسط أو الطويل كما أن القول بأن الميل الحدى للادخار والاستثمار لذوى الدخول المرتفعة مرتفع نسبيا يخضع حاليا للتساؤل ولا توجد تجارب اختبارية Empiri-cal تؤكده ومن المعروف أن ذوى الدخول المرتفعة ينفقون أكثر على الكماليات Luxuries كما ان بعضهم يستثمرون أموالهم بالخارج Abroad وأنه من الصعب جدا احداث تنمية حقيقية فى مجتمع غالبية سكانه من ذوى الدخول المنخفضة ويفتقرون إلى مستويات التغذية الملائمة ما لم يتم اعادة توزيع الدخل لصالحهم وتحسين أحوالهم كى تزيد انتاجيتهم فالتنمية لا تتم الا بالانسان. كما أنه من المعروف أن رفع مستوى معيشة ذوى الدخول المنخفضة هو ـ ويجب ان يكون ـ احد أهداف اية تنمية وان العدالة تؤكد استقرار التنمية فى المجتمع.

ولقد اتجهت المؤسسات التمويلية حديثا إلى أن لا تقصر نفسها عند تقييم المشروعات على الكفاءة الاقتصادية أو النمو وأن تأخذ فى الاعتبار العدالة باعتبار الكفاءة والعدالة ضروريتين وليستا متناقضتين[1].

(1) Lyn Squire and Herman G.Van Der Tak. "Economic Analysis of Projects". A World Bank Research Publications. Washington. 1975.

٢ ـ ان السياسات والأدوات الأخرى لتوزيع الدخل كالسياسة المالية (التعويض والمساعدات والضرائب. . الخ) والسياسة السعرية غير قادرة وحدها على أداء هذه المهمة على الوجه الأفضل وخصوصا فى الدول النامية وحيث أن المشروع هو جزء من برنامج والذى هو جزء من خطة قطاعية والتى هى بدورها جزء من الخطة القومية الشاملة التى تهتم ـ ويجب أن تهتم ـ ليس فقط بالكفاءة الاقتصادية أو النمو وانما أيضا بالعدالة، فيجب بالتالى أن يهتم المشروع ليس فقط بالكفاءة الاقتصادية أو النمو وإنما أيضا بالعدالة وأن يستخدم المشروع كأحد أدوات توزيع الدخل إلى جانب الأدوات الأخرى المستخدمة فى هذا المجال.

والمشكلة تنحصر فى عدم توفر البيانات الكافية والدقيقة الخاصة بالجوانب الاجتماعية وكذلك فى صعوبة دمج أو ادخال أو تضمين هذه الجوانب فى تقييم المشروعات. وهناك مدخلين لهذا الدمج هما:

أ ـ المدخل الأول : وهو اعطاء الجوانب الاجتماعية أوزانا Weights تتمشى مع أهميتها النسبية ودمج هذه الأوزان فى جدول التقييم الاقتصادى للمشروع وبالتالى الحصول على معدل عائد اجتماعى داخلى Internal Social Rate of Return تحدد على أساسه أولوية وأفضلية المشروع بدلا من معدل العائد الاقتصادى الداخلى Internal Economic Rate of Return . ويلاحظ أن الأول يتضمن الجوانب الاجتماعية بالاضافة إلى الجوانب الاقتصادية فى حين أن الأخير يتضمن الجوانب الاقتصادية فقط.

وفى الحقيقة فان اعطاء أوزان للجوانب الاجتماعية صعب جدا ويعتمد على الاجتهاد الشخصى ومن المفروض أن تقوم الأجهزة المركزية للتخطيط بتحديدها فى اطار استرتيجيات وسياسات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، علما بأن هذه الأوزان تختلف من مجتمع إلى آخر بل وفى المجتمع الواحد من وقت إلى آخر حسب الأهمية النسبية للجوانب الاجتماعية المختلفة.

فعلى سبيل المثال إذا كان عندنا مجتمعان أحدهما يتسم بحدة الفوارق الدخلية بين فئاته الاجتماعية المختلفة والثانى يتسم بوجود فوارق دخليه بين فئاته الاجتماعية المختلفة ولكن هذه الفوارق ليست بنفس الحدة كما هو الحال فى المجتمع الأول ففى هذه الحالة فان توزيع الدخل فى صالح أصحاب الدخول المحدودة لابد وأن يعطى وزن أكبر فى المجتمع الأول من الوزن الذى يعطى لهذا الجانب فى المجتمع الثانى (كأن تعتبر فى المجتمع الأول كل وحدة نقدية يدفعها أو يحصل عليها أصحاب الدخول المحدودة مساوية لوحدتين نقديتين وكل وحدة نقدية يدفعها أو يحصل عليها أصحاب الدخول المرتفعة مساوية لنصف وحدة نقدية وكل وحدة نقدية يدفعها أو يحصل عليها أصحاب الدخول المتوسطة مساوية لوحدة نقدية وتعتبر فى المجتمع الثانى كل وحدة نقدية يدفعها أويحصل عليها أصحاب الدخول المحدودة مساوية لوحدة نقدية ونصف وكل وحدة نقدية يدفعها أو يحصل عليها أصحاب الدخول المرتفعة مساوية لثلاثة أرباع وحدة نقدية وكل وحدة نقدية يدفعها أو يحصل عليها أصحاب الدخول المتوسطة مساوية لوحدة نقدية).

واذا كان المجتمع متسماً بشحة الأيدى العاملة ووفرة رأس المال فان المشروع يكون مرغوبا فيه كلما كانت حاجته إلى الأيدى العاملة قليلة وكلما كان الأسلوب الفنى المستخدم فيه هو كثافة رأس المال Capital In-tensive Technique والعكس صحيح أى أنه اذا كان المجتمع متسما بوفرة الأيدى العاملة وشحة رأس المال فان المشروع يكون مرغوبا فيه كلما كانت حاجته إلى رأس المال قليلة وكلما كان الأسلوب الفنى المستخدم فيه هو كثافة العمل Labour Intensive Technique . كما أنه فى مجتمع يتميز بفائض فى ميزان المدفوعات فلا تعطى حاجة المشروع من العملات الصعبة وأثر المشروع على ميزان المدفوعات وزن كبير بعكس الحال فى مجتمع يتسم بعجز فى ميزان المدفوعات وهكذا.

٢ ـ **المدخل الثانى:** وهو مدخل عملى بدرجة أكبر من المدخل الأول وأكثر استخداما فى هذا المجال فنظرا لصعوبة اتباع المدخل الأول أى صعوبة اعطاء أوزان للجوانب الاجتماعية ودمج أو ادخال أو تضمين هذه الأوزان فى جدول التقييم الاقتصادى للمشروع وبالتالى الحصول على معدل عائد اجتماعى داخلى للمشروع، فان هذا المدخل يعتمد على أخذ الجوانب الاجتماعية للمشروع فى الاعتبار بأسلوب أبسط وذلك عن طريق ما يسمى بطريقة الميزانية Budget Game حيث نحصل أولا على معدل العائد الاقتصادى الداخلى للمشروع ثم يوضع هذا المعدل وما يتطلبه هذا المشروع من ميزانية جنبا إلى جنب مع الجوانب الاجتماعية للمشروع مثل متوسط العائد الصافى للأفراد أصحاب المشروع أو المشاركين فيه (للحكم من خلاله على ما اذا كان المشروع يفيد الفئات

الاجتماعية ذات الدخول المحدودة أو المتوسطة أو المرتفعة بالمجتمع) وفرص العمل التى يخلقها المشروع وحاجة المشروع من العملات الصعبة وأثره على ميزان المدفوعات وأثر المشروع على تحقيق الاكتفاء الذاتى، ثم تحدد أولوية أو أفضلية المشروع من خلال استقراء محصلة كل هذه العوامل آخذين فى الاعتبار الأهمية النسبية لكل عامل وفقا لظروف المجتمع.

وبطبيعة الحال فان عدم الاقتصار على الجوانب الاقتصادية وأخذ العوامل الاجتماعية فى الاعتبار عند تقييم المشروعات قد يؤدى إلى أن بعض المشروعات التى كانت مقبولة أو مفضلة على أساس التقييم الاقتصادى فقط تصبح غير مقبولة أو غير مفضلة وأن بعض المشروعات التى كانت غير مقبولة أو غير مفضلة على أساس التقييم الاقتصادى فقط تصبح مقبولة أو مفضلة. وبمعنى آخر فان العائد الاقتصادى للمشروع ليس كافيا وحده للحكم على المشروعات حيث أنه لا يشرح كل القصة It does not explain the whole story وليس العامل الوحيد فى هذا المجال كما أنه فى حالات معينة قد لا يكون العامل الأهم. وبالتالى يجب أن يتم استخدامه فى اطار استراتيجيات وسياسات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة المعنية.